وقت كذا عاريد مدة حياته مثلا وشرط النظر
ولم يقيد بمدة حياته المثل بدون اجره المثل
هو قيد فانه يجوز لذلك الذي اي الاجارة المذكورة
وما ان البطلان وعدمه فيما هو الفرق بين هذه الصورة والتي قبلها
ان البطلان في هذه لانه وقف على الاجارة بدون اجره المثل لتبين
ان المؤجر فيها ليس له ولاية الايجار لما اراد على مدة حياته لشرط
النظر لكل بطن على حصتها اه مدة استحقاقه بخلاف ما لو اطلق
الواقف شرط النظر لكل بطن او قيده بنحو الارشد منهم وما لو
كان الكبير او الابلد او المكلف عن الايجار فلا تبطل الاجارة
بالموت لعدم تقييد النظر باستحقاق المؤجر في الاولى وتعذر
استحقاق المنفعة على سبب الوقف في الثانية ان كان سبب
على الثاني لا يبلغ فيها الصبي بالسن فان كانت المدة يبلغ فيها
بالسن قبل بلوغه بيقين تبطل بها فيما اذا بلغ رشيدا والا استمرت
وان استحق في الوقف جوازا لو وقفه ولا تفسخ في الصبي
عطف عليه يعني ان الاجارة تفسخ في الصورة الاولى وهي صورة
الوقف دون الثانية وهي صورة الصبي بقسميها بتلف خرج
به الغصب فلا تفسخ به الاجارة بل تبقى بحالها على الراجح اه
المؤجرة اي اجارة عين بخلاف المؤجرة اجارة ذمة
كما سلمه دابة عملها في ذمته فتلفت فلا تبطل الاجارة بتلفها ولو
بفعل المؤجر ولا تثبت الخيار لتعيبها وعلى المؤجر ابدالها فان
امتنع اكرى الحاكم عليه قال الادفوي وكانه عند يساره دون
اعساره فيخير المؤجر بين كما يأتي في الدار اذا سوا
احدهما المؤجر او المؤجر اجنبي او ابدلت بنفسها وفي هدم
المؤجر لها يتفق هذه الصورة من قاعدة من استعجل اتاب
قبل ان عوقب بحرمانه كما وجبت المرأة ذكروها فانها تثبت

لها

لها الخيار اذا استعجلت النفقة الحمل واجيب لانقضاء المدة وخرج بالمؤجر
ما لو اندم بعضها فلا تفسخ الاجارة في هذه الحالة كما يأتي بل الخيار
مع امكان زرعها فلو تركها ذلك لم تفسخ الاجارة مرحوي عنه
مكرر من مكرراته اجنبي للمتن وهو حزين مدة حبسه ظ فتفسخ
اي ان قدر اي عقد الاجارة بدة وفي انها ان قدرت وفي ثم وخرج
بالتقدير بالمدة العقد بربا لحمل كان اجر الارض لمن يزرعها الى امكان وحبست
مدة امكان السير اليه فلا تفسخ اذ لا يتعذر استيفاء المنفعة احمد
المكري لو كان لمقبض الاجرة حلبي امغيره كذا عب ولا باعتاق
رقيق كان اجر عبده ثلاث سنين مثلا ثم اعتقه وخرج باعتاقه عتقه
كان علق عتقه بصفة ثم اجره فوجدت الصفة فتفسخ الاجارة
لاستحقاقه العتق قبلها ثم انها وقد ذكره انه فيما مر ويدرج
على سيده اي ولا يلزم السيد نفقة هذه اجارته بل هي في بيت المال او
على المسلمين لانه الان من الخوارج ه والمشهور منهم
انه اذا اعتقها قبل الحمل دين كونها لهم لم تفسخ اه اي لم يرجع بالعتق
والعتق وجب في ملكه حرره يجوز ابدال المستوفى اي كالراكب
ومستوفى به كالراكب بدابة بر والمستوفى فيه كالمكري دابته لمكة ليدلها
بيت المقدس يحمل من طعام وغيره فان شرط عدم ابدال المحمول
البيع تم انها بدون مثلها اي فلا يبدل شيء من ذلك بما فوقها قيمة
فلا يكفي غير حداد وقصار حداد وقصار لزيادة الضرر بدلهما
ويجوز اي الابدال مع سلامة مرتبها اي المكتري والعين ولا
ضمان على الاجير الا بعدوان او ولو اختلفا في التعدي صدق الاجير
بيمينه في نفي الاصل عدم وبراءة ذمته من الضمان ثم ان اجر
عدلان خبيران بان ما ادى به قد لم يصدق وعمل بقولهما عملا به
ثم رؤي صدق اجير في نفي تعديه ما لم يشهد خبيران بخلافه ه
وكالاجير فيما ذكره المتن المستأجر فلا يضمن ما تلف بلا تقصير ولو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)